NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX
DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR
HUMAN RIGHTS

Independent International Commission of Inquiry established pursuant to resolution S-17/1
And extended through resolution A/HRC/RES/19/22
لجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة عملا بالقرار S-17/1 والذي مدد من خلال القرار A/HRC/RES/19/22
Unofficial translation to Arabicترجمة غير رسمية للغة العربية

أولا – مقدمة

1. تقدم لجنة التحقيق الدولية المستقلة (لجنة التحقيق) هذا التحديث وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان 19/22 في 23 اذار/مارس 2012. يصف هذا التحديث النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق بناءً على التحقيقات في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية والتي وقعت منذ التقرير السابق الذي قدمته لجنة التحقيق في 22 شباط/فبراير 2012 (A/HRC/19/69). وفي 1 حزيران/يونيو 2012، تبنى مجلس حقوق الإنسان وفي دورة استثنائية القرار A/HRC/RES/S-19/1 مكلفا لجنة التحقيق، وبشكل عاجل، إجراء تحقيق خاص في الأحداث التي وقعت في الحولة.

2. وتستند النتائج الواردة في التحديث على ثلاثة بعثات تحقيق أجريت في اذار/مارس وفى نيسان/ابريل، وثالثة بدأت في ايار/مايو وما زالت مستمرة إلى وقت كتابة هذا التقرير. وهو يعتمد على تحديثين دوريين سابقين، صدر أولها في 16 نيسان/ابريل، أما الآخر فصدر في 24 أيار/مايو. ويتضمن التحديث على معلومات تمّ جمعها حتى 15 حزيران/يونيو 2012. أجرت لجنة التحقيق 383 مقابلة، كان منها 50 مقابلة أجريت مع نساء و 11 مقابلة أجريت مع أطفال. إن حماية وسلامة من تم إجراء المقابلات معهم هو أمر بالغ الأهمية وبالتالي فإن هذا التحديث لا يحتوي على الأسماء الشخصية أو غيرها من الميزات المحدِّدة للأشخاص الذين تمت مقابلتهم.

3. قامت لجنة التحقيق باعتماد نهج شامل لجمع المعلومات في سبيل تقديم النتائج التي توصلت إليها، وتم قبول العروض المقدمة من مجموعة واسعة من المصادر، بما في ذلك حكومة الجمهورية العربية السورية، كما والجماعات والتنظيمات المعارضة لها. ولقد تم فحص المواد التي تم جمعها بعناية للتوثق من مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها، وتشمل هذه المواد الصور الفوتوغرافية وأشرطة الفيديو، وصور الأقمار الصناعية، والمقابلات والأدلة الوثائقية. ولقد تم شمل الحوادث في هذا التحديث فقط عندما وصلت الى مستوى وجدت فيه لجنة التحقيق أن لديها الأسباب المعقولة للاعتقاد بأن الأحداث وقعت على النحو المبين. ومع مواصلة لجنة التحقيق لتحرياتها، فإنها ستقوم بتحديث اللائحة السرية لمرتكبي الجرائم التي قامت بتحديد هوياتهم وستقوم بتسليم هذه اللائحة إلى المفوضة السامية لحقوق الانسان عندما تنتهي اللجنة من ولايتها.

4. يُعبّر رئيس لجنة التحقيق عن امتنانه للسلطات السورية لتمكينه من زيارة دمشق في الفترة 23-25 حزيران/يونيو، وهي زيارة وفرت له فرصة لكي يشرح بشكل شخصي لأعضاء الحكومة طبيعة عمل اللجنة، فضلا عن الطرائق اللازمة لها لتكون ناجحة. وخلال زيارته التقى رئيس اللجنة مع نائب وزير الخارجية، ونائب وزير العدل ومسؤولين آخرين، بما في ذلك رئيس اللجنة الوطنية القضائية المستقلة التي شكلتها الحكومة للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت في سياق الأزمة منذ مارس 2011. كما واجتمع مع موظفي بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية ومع وأعضاء من السلك الدبلوماسي والمجتمع المدني. والتقى رئيس اللجنة كذلك مع البطريرك الأرثوذكسي السوري في دمشق و 20 عائلة من محافظات دمشق وحمص زُعِم أن أقارب لهم قتلوا بسبب ولائهم للحكومة. وقد سمحت له هذه الزيارة مناقشة التحقيق الجاري بخصوص الحولة مع السلطات، والتوصل إلى تفاهم حول كيفية انتشار اللجنة في الجمهورية العربية السورية وعلى نحو فعال لأغراض إجراء التحقيقات. ويأمل رئيس اللجنة بأن تمهد الزيارة الطريق للجنة التحقيق لكي تبدأ عملها بشكل جدي في الجمهورية العربية السورية وفاء لولايتها.

السياق

5. منذ إنشائها في أيلول/ سبتمبر 2011، قامت لجنة التحقيق وباستمرار بالإعراب عن قلقها إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي تحدث بانتظام، تجري في سياق من القتال والذي يأخذ طابعا عسكريا على نحو متزايد والذي – وفي بعض المناطق – يحمل الخصائص المميزة للنزاع المسلح غير الدولي. وحيث قامت الحكومة في بداية الأمور بالرد على المظاهرات بوحدات من الشرطة وقوات الأمن ، تحول العنف وبعد وقت قصير إلى قتال ما بين جيشها وما يبدو على أنه ميليشيات موالية للحكومة من جهة، والعديد من المقاتلين المسلحين المناهضين للحكومة من جهة أخرى. وجاء الارتفاع السريع في أعمال العنف ليتناسب عكسيا مع احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

6. إن لجنة التحقيق لا تزال تشعر بالقلق إزاء تشريد السكان المدنيين، سواء داخل الجمهورية العربية السورية أو عبر حدودها الدولية (وصلت أعداد اللاجئين في هذا الوقت إلى 92000)، ونهب وحرق المنازل، والبيئة الأمنية التي تخضع لسيطرة مُحكمة مما أدى إلى فرض قيود على الحريات الأساسية كحرية التنقل والتعبير وحرية التجمع، والحرمان المنهجي، في بعض المناطق، للمتطلبات الأساسية للحياة البشرية مثل الغذاء والماء والخدمات الطبية. ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عدد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في سوريا بـ 1.5 مليون.

التطورات السياسية

7. طوال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تقويض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي بمزيد من تصاعد العنف. لقد انسحبت مبادرة جامعة الدول العربية في شباط/فبراير 2012، وجاء رحيل المراقبين على خلفية من العنف المتصاعد

بسرعة لا سيما في مدينة حمص، حيث تم استخدام المدفعية الثقيلة في قصف مناطق سكنية بأكملها، مما أدى إلى سقوط عدد لا يستهان به من الضحايا المدنيين. في 29 شباط/فبراير عام 2012، دخلت القوات الحكومية حي بابا عمرو فيما تم انسحاب الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. إلا أن ذلك لم يضع حدا لأعمال العنف في مدينة حمص: ففي اذار/مارس 2012، سجلت لجنة التحقيق مجازر وقعت في أحياء عدة من المدينة.

8. والى جانب تصاعد أعمال العنف، تسارعت وتيرة الجهود الدبلوماسية من أجل التفاوض على حل سلمي للأزمة. وفي يوم 23 شباط/فبراير 2012، قامت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بتسمية الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان، كمبعوث خاص مشترك للأزمة السورية. في 16 آذار/مارس 2012، أعلن المبعوث الخاص المشترك عن "خطة من ست نقاط"[1] لوقف العنف وبدء عملية سياسية. وأعقب ذلك سريعا في 12 نيسان/أبريل 2012 الإعلان عن وقف لإطلاق النار تلاه وصول بعثة مراقبة الأمم المتحدة في سورية بزعامة الجنرال روبرت مود. وفي بداية الامر أدى وصول بعثة مراقبة الأمم المتحدة في سورية إلى انخفاض في العنف في بعض المناطق وإلى الانفتاح على احتمال وجود عملية تفاوض تشمل كل الأطياف السورية.

9. وشرعت السلطات السورية وفي الوقت نفسه بمبادرتين سياسيتين تهدفان إلى الإصلاح. كان أولهما الاستفتاء على دستور جديد في 26 شباط/فبراير 2012، تلتها الانتخابات البرلمانية في 7 ايار/مايو 2012. ولقد أعلنت المصادر الرسمية للانتخابات أن مستويات المشاركة وصلت نسبة 51٪ من الناخبين. ولم تنظر المعارضة السورية ولا الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة الى هذه الخطوات السياسية كخطوات شامله أو كافية.

10. بحلول شهر ايار/مايو عام 2012، تصاعدت وتيرة العنف مرة أخرى. وبدأت الأنباء ترد وبشكل يومي متحدثة عن اشتباكات مسلحة وفي جميع أنحاء البلاد بين القوات الموالية للحكومة والجماعات المسلحة المناهضة لها. ولقد أسفرت هذه الاشتباكات عن العديد من القتلى المدنيين والجرحى. وعلى ما يبدو وقع القتل وفي المقام الاول على أسس

[1] مقتطفات من اتفاقية المبعوث الخاص المشترك، المكونة من ستة نقاط:

(1) الالتزام بالتعاون مع المبعوث في عملية سياسية تشمل كل الاطياف السورية لتلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري ...

(2) الالتزام بوقف القتال والتوصل بشكل عاجل الى وقف فعال للعنف المسلح بكل أشكاله... على الحكومة السورية أن توقف على الفور تحركات القوات نحو التجمعات السكنية وانهاء استخدام الاسلحة الثقيلة داخلها وبدء سحب التركزات العسكرية داخل وحول التجمعات السكنية...وسيسعى المبعوث الى التزامات مماثلة من المعارضة وكل العناصر المعنية لوقف القتال ...

(3) ضمان تقديم المساعدات الانسانية ...لكل المناطق المتضررة ...

(4) تكثيف وتيرة وحجم الافراج عن الاشخاص المحتجزين تعسفيا ...

(5) ضمان حرية حركة الصحفيين في أنحاء البلاد وانتهاج سياسة لا تنطوي على التمييز بينهم فيما يتعلق بمنح تأشيرات الدخول.

(6) احترام حرية التجمع وحق التظاهر سلميا كما يكفل القانون

طائفية. وحيث تم استهداف الضحايا في السابق على أساس كونهم من الموالين أو المناهضين للحكومة، سجلت لجنة التحقيق عددا متزايدا من الحوادث حيث يبدو أن الضحايا قد تم استهدافهم بسبب انتمائهم الديني.

11. ولقد عبر الخطاب الذي ألقاه المبعوث الخاص المشترك في 7 حزيران/يونيو 2012 أمام الامم المتحدة عن الصعوبات التي يواجهها هؤلاء الذين يقومون ببذل الجهود الدبلوماسية. وحث المبعوث الخاص المشترك المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات لمنع المزيد من التدهور في الوضع في البلاد. وتعكس العقبات التي تواجه بعثة مراقبة الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية عدم وجود أرضية مشتركة بين أطراف النزاع. ولقد زادت الاختلافات الكبيرة بين الدول من حدّة هذه التحديات.

الوضع الامني والعسكري

12. لقد تصاعدت الاشتباكات العسكرية بشكل كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير وذلك على الرغم من الالتزام "بوقف العنف المسلح"، وامتدت إلى مناطق أخرى ووصلت الى مستويات لا سابق لها. إن الوضع على الارض خطير ويتدهور بسرعة.

13. لقد كثفت القوات الحكومية السورية من عملياتها ضد مناطق يفترض أن تكون معاقل الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة أو تلك التي تدعم هذه الجماعات. وواصلت القوات الحكومية استخدامها للرشاشات والمدفعية والدبابات في قصف الاحياء والمدن المضطربة في حين أخذت تستخدم وعلى نحو متزايد أصول طيرانها في هجمات ضد معاقل الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. ولقد استمر استخدام المعدات العسكرية الثقيلة بما فيها الدبابات وحاملات الجنود المدرعة والمدافع الرشاشة والمدفعية في مختلف المواقع. في غضون ذلك استمر التدفق الثابت للانشقاقات . وان كان صغير الحجم، مقرونا بحالات وثقتها لجنة التحقيق، تخلى فيها الجيش عن نقاط التفتيش التابعة له في محافظة حمص، مما يشير إلى أن القوات النظامية في حالة تنم عن بعض التعب.

14. واستخدمت طائرات الهليكوبتر الحربية والمدفعية في قصف أحياء بكاملها يعتقد بأنها معادية للحكومة، حتى أثناء وجود مراقبين، كما حدث في دير الزور وحلب في ايار/مايو 2012. يكشف هذا الأمر عن الصعوبة المتزايدة التي تواجهها الحكومة للحفاظ على سيطرتها على مساحات واسعة من خلال نشر الجيش وقوات الأمن. إن عدم القدرة على السيطرة على الاراضي يفسر كذلك التحول الحاصل في استراتيجية الجيش، فمن مواقع دائمة ثابتة له، تحول الجيش نحو مهاجمة القوات المسلحة المناهضة للحكومة، ليقوم بعد ذلك بانسحابات تكتيكيه.

15. ولقد تواصلت الانشقاقات من الجيش وقوات الأمن المختلفة طوال الفترة المشمولة بالتقرير وفي جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، مؤدية في بعض الأحيان الى مقتل الجنود المنشقين وغالبا ما افضى الامر إلى عمليات انتقامية تقوم بها القوات الحكومية ضد أسرهم أو المجتمعات التي ينحدرون منها.

16. واصلت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة بما في ذلك تلك التابعة لـ"الجيش السوري الحر" الاصطدام مع القوات الحكومية إن كان ذلك من خلال القتال المباشر، أم باستخدام العبوات الناسفة أو الهجمات على المنشآت العسكرية والأمنية. ولقد غدت أحياء حمص كحي الخالدية، أو حي باب السباع ومدينة القصير بمثابة ساحات قتال ما بين الجيش السوري الحر والقوات الحكومية مما تسبب في فرار الآلاف من السكان. وبينما لم تلحظ لجنة التحقيق استخدام الأسلحة الجديدة أو الأكثر تطورا من قبل الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة إلا أن قدرة بعض هذه الجماعات آخذة في التحسن من حيث الكفاءة والتنظيم. في الواقع يبدو أن هذه الجماعات قد انتشرت في جميع أنحاء البلاد وقامت بتوسيع أنشطتها لتشمل مناطق جديدة، مشتبكة مع القوات الحكومية على جبهات متعددة وبشكل متزامن. وفي الأسابيع الأخيرة زادت قدرة هذه الجماعات على التزود بالأسلحة واستخدامها.

17. لقد قامت هذه الجماعات بتحدي سلطة الحكومة وعلى نحو فعال في كل من محافظات دمشق وحمص وحماه وحلب وإدلب. على سبيل المثال، تم تقويض سيطرة القوات الحكومية على حدود البلاد بشكل منتظم. ويبدو أن حركة عبور اللاجئين، وكذلك مقاتلي الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة غدت أكثر مرونة وتكرارا عبر هذه الحدود.

18. لقد لاحظت لجنة التحقيق تزايد استخدام العبوات الناسفة من قبل الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة ضد قوافل الجيش والأمن، والدوريات والمنشآت مثل المباني العسكرية ونقاط التفتيش. وعلى الأقل في حالة واحدة، أدى ذلك إلى أضرار جانبية في صفوف المدنيين وممتلكاتهم. ووفقا لمصادر موثوق بها، فإن الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة قامت باستخدام العبوات الناسفة في عمليات الاغتيال التي تستهدف المسؤولين الحكوميين وأفراد من الجيش وقوات الأمن.

19. ولقد عززت الانشقاقات ولادة جماعات جديدة مناهضة للحكومة. ولم تعلن العديد من الجماعات الحديثة النشأة مثل كتائب أحرار الشام وكتائب لواء الإسلام انتماءها إلى الجيش السوري الحر. وتقول معظم هذه الجماعات أن هدفها هو حماية المدنيين من الهجمات التي يشنها الجيش والقوات الامنية. ومع ذلك فإن لجنة التحقيق وثقت حالات انخرطت فيها الجماعات في أنشطة إجرامية / أو ذات طابع انتهازي مثل عمليات الخطف والاختطاف لجني الفدية.

ثانيا – استنتاجات لجنة التحقيق

الإصابات

20. لقد قامت لجنة التحقيق بتسجيل سقوط العديد من الإصابات الناتجة عن حوادث جرت في جميع أنحاء البلاد. وتماشيا مع المنهجية التي اعتمدتها، تقوم لجنة التحقيق بتقديم تقرير عن حالات الوفاة في حالة الحصول على معلومات مباشرة من خلال المقابلات الفردية التي يجريها المحققون التابعين لها، لا حسب. ولا تقوم المعطيات التي تسجلها لجنة التحقيق

على التفريق ما بين الضحايا من المدنيين أو المقاتلين. كما لا تُدرج أسماء الجرحى في عداد الاصابات. ولقد استطاعت لجنة التحقيق، التأكد من وفاة 435 شخصا وذلك من خلال 383 مقابلة أجرتها مع الضحايا والشهود في الفترة الواقعة منذ إصدار تقريرها الاخير في شهر شباط/فبراير 2012 وحتى 15 من حزيران /يونيو 2012.

21. أما المعلومات التي قدمتها الحكومة السورية حول عدد الوفيات نتيجة للاضطرابات، فتشير إلى أنه وبحلول 27 نيسان /أبريل 2012 قتل نحو 6143 مواطن سوري. ويتضمن هذا العدد 3211 من المدنيين و 478 من رجال حفظ النظام، 2088 عسكريا بالإضافة إلى 204 سيدة و 56 طفل. كما تم اغتيال 106 شخص اخر وفقا للحكومة. ولقد استكملت الحكومة السورية هذه الأرقام، مضيفة إليها 804 شخصا قتلوا (سواء من المدنيين أم العسكريين) في الفترة الواقعة ما بين 7 ايار /مايو و 4 حزيران/يونيو 2012. إن لجنة التحقيق ليست في وضع يمكنها من التأكيد من صحة هذه الارقام.

22. كما تقوم جهات أخرى، وعلى وجه الخصوص المنظمات غير الحكومية، بتعداد عدد الضحايا باستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب. ويتراوح الرقم الذي تذكره هذه المجموعات ما بين 13000 قتيل إلى 17000. لا يمكن للجنة التحقيق التأكد من صحة هذه الارقام.

التحقيق الخاص المتعلق بالحولة

مقدمه

23. في 25 ايار/مايو 2012، وفي خضم مواجهات مسلحة بين الحكومة وقوات مسلحة مناهضة لها في بلدة تلدو في محافظة حمص، زُعم عن مقتل أكثر من 100 شخص. وعلى الرغم من أن بعض الضحايا سقطوا نتيجة الاشتباكات المسلحة، تم الإبلاغ عن أغلبية كبيرة من النساء والاطفال، والذين تم قتلهم عمدا وهم في منازلهم.

24. في قراره A/HRC/RES/S-19/1 أعطى مجلس حقوق الإنسان توجيهاته للجنة التحقيق لكي:

> "تقوم وعلى وجه السرعة بإجراء تحقيق خاص شامل ومستقل وغير مقيد، بما يتفق مع المعايير الدولية، في الأحداث التي وقعت في الحولة، وإذا كان من الممكن أن تحدد على الملأ أولئك الذين يبدو أنهم مسؤولون عن هذه الفظائع، والحفاظ على أدلة الجرائم من أجل ملاحقات جنائية أو عملية استحقاق عدلية محتملة في المستقبل، وذلك بهدف محاسبة المسؤولين عنها؛ وتطلب أيضا من اللجنة أن تقدم تقريرا كاملا عن نتائج تحقيقها الخاص لمجلس حقوق الإنسان في دورته العشرين، وأن تنسق، كما يقتضي الأمر، مع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة ".

25. إن الحولة هي عبارة عن مجموعة من البلدات التي تقع على نحو 30 كيلومترا الى الشمال الغربي من مدينة حمص. هنالك ثلاثة بلدات رئيسية فيها هي تل الذهب، كفرلاها وتلدو، ومجموع سكانها يفوق الـ 100000 أغلبيتهم من المسلمين السنة. وتحيط هذه البلدات قرى شيعية من الجهة الجنوبية الشرقية، وأخرى علوية من الجهة الجنوبية الغربية والجهة الشمالية. وتتواجد القوات الحكومية في منطقة الحولة ولديها منشآت دائمة تابعة لقوات الأمن بما في ذلك قوات الشرطة والمخابرات العسكرية. ولقد تم إقامة عدد من الحواجز العسكرية المحصنة خلال فترة الأزمة. (انظر الخرائط المرفقة).

رواية الحكومة بخصوص الأحداث

26. فور وقوع الحادث أعلنت حكومة الجمهورية العربية السورية عن تشكيل لجنة تحقيق وطنية (اللجنة الحكومية)، تضم بين صفوفها أعضاء من وزارات الدفاع والداخلية والعدل. ولقد عينت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة العميد الركن جمال قاسم السليمان لرئاسة هذه اللجنة الحكومية. في 4 حزيران/يونيو توجهت لجنة التحقيق بمذكرة شفوية أرسلتها إلى البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية طالبة منها تمكين لجنة التحقيق من الوصول إلى البلاد، ونسخة عن نتائج اللجنة الحكومية. في 6 حزيران/ يونيو تلقت لجنة التحقيق تقريرا يتضمن النتائج الأولية. لا توجد هناك معلومات حتى الآن بخصوص موعد تقديم التقرير النهائي.

27. وجدت اللجنة الحكومية أن الجيش السوري دافع عن نفسه بعد هجوم قامت به ما اعتبرته الحكومة "إرهابيين"، (وهو المصطلح المستخدم في المذكرة الشفوية)، وبأن عددا من جنودها قتلوا نتيجة الاشتباكات. ويعترف التقرير بمقتل المدنيين، ويصف الضحايا وعائلاتهم كمن كانوا من العائلات المسالمة التي رفضت الوقوف ضد الدولة أو المشاركة في المظاهرات. وكدافع وراء مقتل عائلة السيد، يذكر التقرير تحالف هذه العائلة مع عبد المعطي مشلب، عضو جديد في مجلس الشعب السوري، بما يعني أن انتماءاتهم السياسية بالتالي، من المفترض، كانت موالية للحكومة.

28. وحسب التقرير قام الارهابيون الذين بلغ عددهم ما بين 600-800 شخص بقتل الضحايا، بعد أن دخلوا الحولة من قرى الرستن، والسعن وبرج قاعي والسمعلين، وأماكن أخرى. وقيل إن الإرهابيين قد تجمعوا في تلدو، وشنوا هجوما على قوات الأمن، وخلال حدوث هذا الهجوم – قام جزء من المجموعة، أو مجموعة منفصلة، بالذهاب إلى موقع الجريمة وارتكاب جرائم القتل.

29. بالإضافة، وجدت اللجنة الحكومية بأن عدد الأشخاص الذين قتلوا كما تم الادعاء في وسائل الاعلام، تم تضخيمه لأن هذا العدد شمل أيضا أعضاء الجماعات الإرهابية الذين قتلوا خلال الاشتباك ضد القوات الحكومية. كما وجدت اللجنة الحكومية أن الأدلة التي تشير الى حدوث عمليات القتل من مسافة قريبة تبرئ بالتالي الجيش إذ لم يسقط

الضحايا نتيجة للقصف – كما تم الادعاء في البداية. وتضمن التقرير إفادة من شهود عيان اثنين – يبدو انهما كانا في مواقع مختلفة على مقربة من الجماعات المسلحة خلال مجرى الأحداث – تتوافق إفادتهم مع رواية الحكومة للأحداث.

30. لا يتضمن التقرير على وصف للمنهجية المستخدمة في التحقيق، كعدد الشهود الذين تم إجراء المقابلات معهم أو في أي مكان وبأي طريقة قامت اللجنة الحكومية بإجراء المقابلات مع الشهود. ويقول التقرير الاولي للجنة الحكومية بأن شاهدا العيان هما "من المنطقة"، وانه تم إبقاء هوياتهم غير معلنة خوفا عليهم من الانتقام. لا توجد إشارة إلى مواد وأدلة أخرى جمعتها اللجنة الحكومية، سواء ما إذا قامت بمعاينة صور الفيديو أو الأدلة الفوتوغرافية، أو حاولت زيارة موقع الجريمة، أو العثور على المصابين وإجراء المقابلات معهم أو محاولة تحصيل السجلات الطبية. ولا يشير التقرير إلى جمع شهادات من الأفراد العسكريين الذين شاركوا في القتال أو تواجدوا في موقع الحدث وقت وقوع الاحداث.

النتائج

31. لم تتمكن لجنة التحقيق من زيارة الموقع الذي حدثت فه عمليات القتل إذ لم يتم حتى الآن منحها إمكانية الوصول إلى البلاد. لقد أعاق هذا الامر وإلى حد كبير عملية التحقيق، وينبغي النظر إلى النتائج التي تم التوصل إليها في ضوء ذلك.

32. أجرت لجنة التحقيق تحرياتها عن طريق اجراء مقابلات مع الشهود إما عن طريق الهاتف / السكايب، أو وجها لوجه في حالات فرار الأشخاص من البلاد. ولقد قامت بجمع واستعراض مواد من مصادر مختلفة، بما في ذلك المصادر الحكومية وغير الحكومية. كما استعرضت لجنة التحقيق صورا التقطتها الأقمار الصناعية قبل وبعد وقوع الحادث، فضلا عن الصور الفوتوغرافية والفيديوهات الأخرى.

33. أخذت لجنة التحقيق علما أيضا بمشاركة الآليات المختلفة في الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أعقاب المزاعم بشأن أحداث الحولة. في 30 ايار/مايو 2012 أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها البالغ إزاء الأحداث المأساوية وفي يوم 31 أيار/مايو 2012، شجبت لجنة حقوق الطفل الاستهداف الممكن المتعمد للأطفال. ولقد تم إحالة كلا التصريحين إلى رئيسة مجلس حقوق الانسان في 1 حزيران/يونيو 2012. أما فيما يتعلق بآليات الإجراءات الخاصة، فلقد تم إلقاء بيان نيابة عن جميع المكلفين بالولايات في الدورة الاستثنائية التاسعة عشر لمجلس حقوق الانسان في 1 حزيران/يونيو 2012، يدين سلسلة من الهجمات على المناطق السكنية، ولا سيما المجازر بحق المدنيين في منطقة الحولة.

34. إن الأدلة التي جمعتها لجنة التحقيق تشير إلى أنه وفي خلال فترة امتدت على مدار 24 ساعة ابتدأ من ظهر يوم 25 أيار /مايو 2012، تم قتل 100 شخصا على الاقل في بلدة تلدو. بعد انتهاء صلاة الجمعة بقليل جرت مظاهرة قرب وسط المدينة. ويبدو أن قوات الأمن الحكومية قامت بإطلاق النار على المتظاهرين أو قصفهم. ولقد قامت

الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة إثر ذلك، بما في ذلك الجيش السوري الحر المتواجد في تلدو – إما انتقاما أو كهجوم متعمد – بإطلاق النار على الحواجز التابعة لقوات الأمن ويبدو أنها استطاعت الاستيلاء على حاجز أمني واحد أو حاجزين. ولقد سقط العديد جراء هذه الاشتباكات أو نتيجة القصف. وفقا لروايات متعددة، استمر القصف من قبل القوات الحكومية طوال اليوم. ولقد تمكنت لجنة التحقيق من التحقق من أضرار جرت نتيجة القصف للمباني وذلك من خلال مقارنة صور الأقمار الصناعية من صباح يوم 25 وصباح يوم 26 أيار/مايو. وبدا أن الكثير من الأضرار نجمت عن قذائف الهاون، بما في ذلك قذائف الهاون ذات العيار الكبير، والرشاشات الثقيلة أو المدفعية الخفيفة.

35. وفي وقت متأخر بعد الظهر وفي فترة المساء، قتل على الأقل 50 مدنيا، معظمهم كانوا ينتمون لعائلة عبد الرزاق. وقتل ما بين 13–15 اخرون من أفراد عائلة السيد في وقت لاحق، وربما بعد حلول الظلام على الرغم من أن لجنة التحقيق لم تتمكن من تحديد التوقيت الدقيق لعمليات القتل في كلتا الحالتين. ولقد تلقت لجنة التحقيق معلومات مفادها بأن أفرادا من أسر أخرى قتلوا، ولكن لجنة التحقيق لم تتمكن من التحقق من هذه المزاعم. واختلفت المصادر فيما بينها حول لوائح أسماء المتوفيين.

36. إن معظم الضحايا من النساء والأطفال، ويبدو أن معظمهم قتلوا وهم في منازلهم. وتشير الأدلة إلى أنهم قتلوا بعيارات نارية أطلقت من مسافة قريبة على القسم العلوي من الجسد. ولقد جرت عمليات القتل في موقعين على الأقل. الأول هو طريق السّد والذي يقع على الحافة الجنوبية الغربية من تلدو (الخريطة 2 : أ)، حيث تم قتل العديد من أعضاء أسرة عبد الرزاق. الموقع الثاني يقع على الشارع الرئيسي، حوالي الـ 1000 متر من دوار الساعة (الخريطة 2: ب)، حيث تم قتل أفراد من عائلة السيد.

37. في 25 مايو كانت هناك حواجز امنية حكومية على طول الشارع الرئيسي: أحدها في وسط تلدو في دوار الساعة (Map 1: CP 1)؛ وربما من المحتمل حاجز أمني آخر بجانب مبنى المخابرات العسكرية[2]، وهنالك حاجز أمني اخر متنقل ما بين موقع القوس (على المدخل الأصلي لتلدو)، والمشفى الوطني (Map 1: CP 2). وكان المشفى بحد ذاته موقع عسكري، بعد أن تم الاستيلاء عليه من قِبل الجيش قَبل عدة أشهر (Map : Army post1). نقطة عسكرية أخرى أنشئت الى جانب مؤسسة المياه، وُصفت من قبل المعارضة والحكومة على انها تقع فورا عند الخروج من المدخل الجنوبي الغربي للمدينة (Map: Army post 2) – وهي على ما يبدو في مكان مرتفع، وتوفر رؤية واضحة لمدينة تلدو بما في ذلك لطريق السّد. إن المسافة (المباشرة) من موقع مؤسسة الماء إلى طريق السد حيث موقع الجريمة هي 1.3كم. ووفقا للإفادات التي تم جمعها واستنادا إلى صور الأقمار الصناعية، فإن النهر يمنع الوصول ما بين

[2] حسب فهم اللجنة فان مبنى المخابرات العسكرية هو ما أشير له في تقرير اللجنة الحكومية ب ـ "المفرزة" (انظر الخريطة)

الشارع الرئيسي حيث توجد نقاط تفتيش الجيش وطريق السد. ولم تكن هناك حواجز امنية واضحة للعيان على طريق السّد نفسه.

عمليات قتل طريق السد (أسرة عبدالرزاق وغيرهم)

38. وقعت عمليات القتل في طريق السد، وحسب معظم الروايات، ما بين الساعة الرابعة والسادسة من بعد ظهر يوم 25 أيار/مايو. ولقد سكنت عائلة عبد الرزاق في آخر مجموعة من المنازل الواقعة على طريق السّد المتجه في اتجاه السّد. وعلى ما يبدو سكنت أكثر من عائلة واحدة في كل منزل، والموقع يبعد 500 متر عن أقرب حاجز حكومي يطلق عليه اسم حاجز القوس، قرب المشفى الوطني. هناك، ومع ذلك، نهر صغير يمر بين المواقع ما يعني أن التواصل المباشر بين هذه المواقع غير ممكن – ربما باستثناء الوصول سيرا على الأقدام عبر مجرى النهر.

39. وقال من تم إجراء المقابلات معهم والذين وصلوا الى مجمع عبد الرزاق بأن المشهد داخل البيوت كان مروعا، حيث وجدوا جثث من النساء والأطفال والبنات محتشدة عند زوايا غرف الجلوس. ويبدو ان معظم الضحايا لقوا مصرعهم من مسافة قريبة؛ وتكشف الأطراف العليا من أجسادهم جروحا تشير الى استخدام الأسلحة النارية. وكانت اثار الدم واضحة على الجدران، ما يدل على أن العديد منهم كانوا واقفين عندما تم إطلاق النار عليهم. ووصف شهود عيان جثث لرجال ونساء وأطفال خارج المنازل وفي الشوارع.

40. ووصفت إفادات تم جمعها من أولئك الذين قالوا للجنة التحقيق أنهم كانوا من بين أول من وصل الى مكان الحادث استخدام أدوات حادة في عملية قتل عائلة عبد الرزاق. ووصف العديد ممن تم إجراء المقابلات معهم الطعنات والاستخدام الظاهر للسواطير وما شابه ذلك. وتحدث للجنة التحقيق أحد الاشخاص الذي كان قد وصل في وقت مبكر إلى موقع الجريمة عن سكين دامية زعم أنها وُجدت في أحد المنازل. شخص آخر زعم أنه وجد العديد من السكاكين، تحمل واحدة منها نقشا كتب عليه "نفديك يا حسين" – والذي هو شعار الشيعة. ورأت اللجنة شريط فيديو وفيه صورة لسكين وعليها نقش كهذا ولكنها لم تتمكن من التحقق من مصداقيتها. ولقد قال شهود آخرون بأن جميع الضحايا تم إطلاق النار عليهم ما عدا أولئك الذين قتلوا في القصف. إن الأدلة الوثائقية وتلك المكونة من شرائط الفيديو المتاحة للجنة التحقيق غير حاسمة بشأن هذه النقطة.

41. وأشارت العديد من الروايات إلى نهب المنازل وسرقة الأشياء الثمينة في سياق عملية القتل. ويبدو أن هنالك شخصا واحدا على الأقل، ينتمي الى عائلة عبد الرزاق، استطاع النجاة، على الرغم من أن لجنة التحقيق لم تتمكن من مقابلته.

42. ولقد تضاربت الروايات بخصوص الجهة التي كانت تسيطر على الجزء الجنوبي من قرية تلدو وبالتحديد على الطريق حيث يقع منزل عائلة عبد الرزاق . وربما كانت قوى المعارضة قد سيطرت على أجزاء من المدينة، معظمها في الشمال.

43. تعتقد لجنة التحقيق بأنه ما كان بإمكان الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة ولا بإمكان قوات الأمن ممارسة السيطرة التامة على طريق السد وبطريقة تستبعد الطرف الآخر. إن انتشار القوات الحكومية على النقاط العسكرية لا يعني السيطرة على طريق السد، وعلى أية حال من الممكن أن يكون احد هذه الحواجز الأمنية أو كلها معا قد انخرط في القتال في ذات الوقت الذي تمت فيه عمليات قتل الأفراد من عائلة عبد الرزاق. مع ذلك، من الجدير بالذكر، فإن استبيان حركة المركبات أو المعدات العسكرية أو التفجيرات والمواجهات المسلحة من النقطة الأمنية المتواجدة جانب مؤسسة المياه هو امر مُرجّح. إن وصول أي مجموعة لا بأس بحجمها هو بمثابة المستحيل عمليا – لا سيما إذا وصلوا بواسطة السيارات — من دون أن تدرك القوات الحكومية ذلك.

44. وتختلف الروايات بخصوص الموقع الذي أتوا منه الجناة وكيف خرجوا بعد ذلك من طريق السد. وبحسب الافادات وصور الأقمار الصناعية التي يمكن التأكد منها، لم تكن هناك حواجز أو نقاط تفتيش في أي مكان في الشارع. وكان بإمكان كل من القوات الموالية وتلك المناهضة لها الوصول الى موقع الجريمة. ولقد نجح نشطاء من المعارضة في الوصول إلى موقع الحادث في بيت عائلة عبد الرزاق في وضح النهار – في حين استمرت الاشتباكات والقصف، حسبما ورد في الروايات. هذه الحقيقة تشير إلى أن الطرق المؤدية إلى موقع الجريمة في بيت عائلة عبد الرزاق لم تكن مغلقة أمامهم. وكان بإمكان القوات المناهضة للحكومة الوصول الى الموقع عن طريق الحقول، أو بأعداد صغيرة. وعلى الرغم من أن الحاجز الامني الواقع الى جانب المشفى الوطني كان على بعد 500 متر ، إلا أن لجنة التحقيق ليس بإمكانها التأكد فيما إذا ظل هذا الحاجز مأهولا بالجنود ساعة وقوع الجرائم، وحتى لو بقي مأهولا، ما إذا كان بإمكان نقطة التفتيش هذه من أن تكون في وضع يمكنها منع مجموعة صغيرة من الأشخاص المسلحين من الوصول إلى منزل عبد الرزاق. وكان الحاجز، ومع ذلك، بحراسة القوات الحكومية في الوقت الذي وصل اليه مراقبي الامم المتحدة صباح يوم 26 أيار/مايو.

45. قالت بعض المصادر للجنة التحقيق أن الجُناة وصلوا من الطريق المؤدية إلى الجنوب باتجاه السد والمؤدية في نهاية المطاف إلى القرى العلوية المجاورة، بما في ذلك قرية فُلّه. كانت هناك شهادة تم جمعها وصفت رؤية حافلتين صغيرتين باللون الأبيض تصلان ومن ثم تغادران من ذلك الاتجاه. ولقد تم اعتبار عدم وجود نقطة تفتيش/حاجز أمني على هذا الطريق دليل على تواطؤ الحكومة. وتصف روايات أخرى الجناة كمن يعملون جنبا إلى جنب مع الجيش وكمن يمارسون الذهاب والإياب من الاتجاه حيث تتواجد الحواجز الحكومية سواء إلى جانب المشفى الوطني أو ذلك الواقع بجانب مؤسسة المياه على الجانب الجنوبي الشرقي من القرية. ومن أجل الوصول إلى طريق السد من هناك عن طريق البر، كان يترتب على الجناة أن يمروا من تلدو ذاتها، بما في ذلك المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، أو أن يسلكوا طريقا التفافية حيث القرى العلوية الواقعة من الجانب الآخر لخزان المياه، ليعودوا بعدها ليسلكوا نفس الدرب. ويمكن أيضا أن يكونوا قد وصلوا مشيا على الأقدام، عن طريق عبور مجرى النهر.

عمليات القتل في الشارع الرئيسي (آل السيد وغيرهم)

46. لم تسطع لجنة التحقيق حشد الكثير من الأدلة بخصوص عمليات القتل التي وقعت في الشارع الرئيسي، باستثناء معلومات تتعلق بالموقع ذاته. وجاءت الروايات بخصوص وقت وقوع الحادث بشكل غير متناسق على الرغم أن الامر حدث وعلى ما يبدو بعد الساعة 11 ليلا. وتقع منازل الضحايا على قرب من المشفى الوطني وهي لذلك تبعد نحو 75 الى 100 متر من الحاجز الامني الموجود في موقع القوس. هناك صبي صغير العمر، زُعم انه من الناجين استطاعت لجنة التحقيق من إجراء مقابلة معه عن طريق السكايب. كذلك قامت لجنة التحقيق بفحص دليل هو عبارة عن شريط فيديو نشرته الجماعات المعارضة للحكومة ويحتوي على مقابلة للصبي حيث يتم استجوابه من قبل الآخرين. في كلا المقابلتين ألقى الصبي اللوم على الشبيحة وجنود من الجيش السوري، كمّن قاموا بالقتل. وفي إحدى المقابلات قال الناجي أن الجناة وصلوا جماعة على متن دبابات. لقد أحذت لجنة التحقيق بالحسبان عمر الصبي وأخذت الاعتبار الواجب لقابلية الإيحاء لديه.

47. كان بإمكان أي من العناصر الموالية أو المناهضة للحكومة الدخول الى موقع عائلة السيد / الشارع الرئيسي، إذا وقع ذلك في منتصف الليل. وكل ما هو مطلوب للوصول لدى العناصر الموالية للحكومة ليس إلا تواطؤ حراس الحاجز الأمني. وحتى بعد ذلك، فإن أي شخص لديه معرفة ببلدة تلدو كان بإمكانه العثور على دروب أخرى للوصول متجنبا نقاط التفتيش تحت ستار الظلام. وتشير الادلة بأن الحواجز كانت على مسافة كافية من موقع الجريمة لكي يؤدي الضجيج المنبعث من هناك (مثل ضجيج طلقات رصاص أو صراخ) الى لفت انتباه الذين يحرسون الحاجز الأمني. وبالتالي، فان لجنة التحقيق تقرر بأن مكان وجود الحواجز وعلى الرغم من أنه لا يحسم قدرة المرتكبين على الوصول الى موقع الجريمة، جعل من المرجح أن هؤلاء الذين كانوا يحرسون نقاط التفتيش الموالية للحكومة كانوا على دراية.

المرتكبين المزعومين

48. قامت لجنة التحقيق بتفحص المعلومات المتوفرة لديها عن عمليات القتل في منطقة الحولة بطريقة نزيهة وقامت بالتفحص الدقيق لوجهات النظر السائدة حول الطرف المسؤول، محددة وعلى ضوء الأدلة ثلاثة أطراف مُرجَّحة. أولا، ان المرتكبين كانوا من الشّبيحة أو ميليشيات محلية أخرى من القرى المجاورة، والتي ربما تعمل جنبا إلى جنب مع – أو بموافقة – قوات الأمن الحكومية؛ ثانيا، ان المرتكبين كانوا من القوات المناهضة للحكومة والتي تسعى إلى تصعيد النزاع وفي نفس الوقت معاقبة أولئك الذين تقاعسوا عن دعم التمرد أو كانوا نشطين في معارضتهم له؛ ثالثا، جماعات أجنبية غير معروفة الانتماء.

49. إنّ الأدلة المتاحة أمام لجنة التحقيق لا تُمكّنها من استبعاد أي من هذه الاحتمالات.

50. لقد امتلكت الحكومة معدات متفوقة. الأدلة المتاحة تشير إلى أنها قامت بنشر ناقلات الجنود المدرعة والدبابات و/أو مدافع مضادة للطائرات ذاتية الدفع وقذائف الهاون في تلدو والمناطق المحيطة بها. وامتلكت الحكومة وبوضوح القدرة على قصف أي مكان في طريق السّد وحتى المدينة بأكملها، وفي واقع الأمر قامت هي بذلك. إن لجنة التحقيق خلصت الى أن الحاجز عند دوار الساعة تم الاستيلاء عليه في زمن ما، ولكن لم يكن هناك أي دليل أو إشارة تدل على أن النقطة العسكرية الموجودة على ارتفاع عند مؤسسة المياه قد تم الاستيلاء عليها في أي زمن من الأزمان، وهذا الأمر ينطبق على المشفى الوطني . وكان ينبغي للنقطة الأمنية القريبة من مؤسسة المياه أن تُمكّن الرؤية الواضحة لموقعي عائلة عبد الرزاق وعائلة السّيد. ومع ذلك فإنه من غير المحتمل أن يكون بإمكان القوات المتمركزة بجانب مؤسسة المياه التمييز ما بين فلاّح يحمل مجرفة أو مقاتلا يحمل بندقية. ذات الشيء لا ينطبق على نقطة تفتيش المشفى الوطني والتي – إن كانت مأهولة بالحراس– كان بإمكانها أن تميز ما بين الأمرين. وعلاوة على ذلك، ليس هناك ما يشير الى ان الحكومة حاولت في اليوم التالي الحفاظ على موقع الجريمة، والذي سبق بلبلته عند ازالة الجثث.

51. إن النقاط الأمنية التي تسيطر عليها الحكومة في كل من المشفى الوطني وشركة المياه تبدو وكمن كان لديها خط رؤية واضح لكل من موقعي منازل عائلة عبد الرزاق ومنازل آل السيد مما يجعل إمكانية وصول مرتكبين للجرائم مناهضين للحكومة أمرا صعبا. ومن المرجح أن القصف الذي قامت به القوات الحكومية كان قد تسبب في عدد من الوفيات، كما أن التحكم في توقيت ومكان وجود تأثير الصدمات يجعل من السهل التحكم في الوصول إلى موقع الجريمة. وأخيرا، فإن الطريقة التي وقعت فيها عمليات القتل هذه مشابهة لتلك التي سبق ووثقت مرارا وتكرارا كجرائم قامت بارتكابها القوات الحكومية، بما في ذلك تلك الواردة في هذا التقرير (أنظر الفصل: انتهاكات من قبل الحكومة السورية، وعمليات القتل غير الشرعي).

52. ويبدو أن القرية ككل، وخاصة الأحياء موقع التّحري، كانت تميل إلى المعارضة أكثر من ميلها للحكومة. ولو وضعنا الجانب الطائفي جانبا، خلصت لجنة التحقيق الى أن الضحايا من موقعي عائلة عبد الرزاق وعائلة السيد نقلوا إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، فيما كانت جماعات من المعارضة أول من وصل إلى مكان الحادث، وقامت برعاية الجرحى وإعداد من ماتوا للدفن وتواجدت بأعداد كبيرة خلال طقوس الجنازة. ولقد حصلت اللجنة على شهادات تشير الى أن من فروا من المنطقة لجأوا الى مناطق تسيطر عليها القوات المعارضة للحكومة. وعلى الرغم من ذلك، ومن دون مزيد من التحريات، لن تتمكن لجنة التحقيق من تحديد ما إذا كان لهذه العائلات ولاءات محددة لجهة ما او لأخرى. ويبدو أن عضوا متقاعدا من قوات الأمن الحكومية، وربما عضوا اخرا كان ما يزال في عداد العاملين، من بين المتوفين. وأشارت بعض المعلومات، بما في ذلك شريط فيديو تم الاطلاع عليه من قبل اللجنة، أن طفلا واحدا على الاقل والذي كان في عداد الأطفال المتوفين كان يرتدي سوار يحمل العلم السوري القومي. غير أن اللجنة لم تستطع

التحقق من مصداقية شريط الفيديو هذا ولم تستطع التحقق فيما إذا كانت كل من عائلة السيد وعائلة مشلب (العضو الجديد في البرلمان) على ارتباط.

53. ولقد خلصت اللجنة إلى أنه وفي حين أن القوات المناهضة للحكومة كان بإمكانها الوصول إلى موقع الجريمة التي وقعت عند عائلة عبد الرزاق، على الرغم من تفوق الحكومة في قدرتها على إطلاق النار، الا ان مثل هذا الشيء، أي الوصول الى موقع عائلة السّيد كان سيكون بمثابة الامر الصعب بالنسبة لها (وعلى الرغم من أنه لم يكن في عداد المستحيل). وهكذا، وفي حين أنه لا يمكن للجنة التحقيق استبعاد احتمال وقوف المقاتلين المناهضين للحكومة وراء القتل الا أنها تعتبر مثل هذا الامر بعيد الاحتمال.

54. ولم تستبعد لجنة التحقيق احتمال تورط جماعات أجنبية ذات انتماء غير معروف. ولقد تلقت لجنة التحقيق معلومات مفادها بأن الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة في تلدو في ذلك اليوم تلقت "دعما من مجموعات أخرى من المناطق المجاورة." وكانت هنالك شهادات أخرى وصفت مرتكبي الجرائم كحليقي الرؤوس وبلحى طويلة، وهو وصف تم إلحاقه من قبل ذلك وفي سياقات اخرى ليصف المجموعات الاجنبية والشبيحة على حد سواء. الا أن اللجنة لم تستطع التثبت من هذه المعلومات.

55. إن لجنة التحقيق غير قادرة على تحديد هوية الجناة في هذا الوقت، ومع ذلك تعتبر لجنة التحقيق ان القوات الموالية للحكومة قد تكون مسؤولة عن العديد من الوفيات. والتحقيق سيستمر حتى نهاية ولاية لجنة التحقيق.

المنظور بشأن مواصلة التحقيق الخاص بالحولة

56. تعيد لجنة التحقيق القول بأن اتاحة وصولها إلى أراضي الجمهورية العربية السورية هو أمر لا بد منه لكي تقوم بتحرياتها الشاملة والدقيقة. إن عمليات القتل في منطقة الحولة، مثل غيرها من الانتهاكات المزعومة التي سجلتها لجنة التحقيق، تتطلب تحقيقا مستقلا وغير متحيز، وقد أُنشأت لجنة التحقيق الدولية لتوفيره.

57. إن القانون الدولي لحقوق الإنسان يضع المسؤولية لحماية المواطنين بشكل مباشر على الحكومة. بغض النظر عن مرتكب هذه الجريمة، فإن الدولة هي التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن التحقيق في ذلك، وبرفع القضية إلى هيئة قضائية مستقلة، وتوفير العدالة في نهاية المطاف إلى الضحايا.

58. إن لجنة التحقيق تعتبر بأن التحقيق الذي أجري حتى الآن من قبل الحكومة لا يرقى للمعايير الدولية المعمول بها. إن "مبادئ الامم المتحدة للمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة"، تتطلب بأن يكون التحقيق تحقيقا مستقلا وشاملا وعاجلا ونزيها، لكنه لم يمتثل لثلاثة من هذه الشروط

الأربعة. إن لجنة التحقيق تدرك بأن التقرير الذي تلقته كان "أوليا"، وهي تنتظر أن تقدم لها نسخة نهائية عندما تكون متاحة.[3]

59. وفي سياق مزيد من التحقيقات توصي لجنة التحقيق بما يلي: إجراء مقابلات مع أفراد الجيش الذين تواجدوا في تلدو، إجراء فحوصات في موقع الجريمة بما في ذلك تحريات الطب الشرعي والتحريات البالستية للأدلة المتاحة؛ إجراء مقابلات مع شهود العيان المحتملين الذين تواجدوا في طريق السد والذين اصيبوا بجروح ولكن نجوا من القتل وأي شهود عيان اخرين؛ فحص الصور، والسجلات الطبية وشهادات وفاة المتوفين (إن وجدت) للتحقق من سبب أو ظروف الموت، العمر، وجنس المتوفي. على التحقيق أن يمتد ليشمل بلدة كفرلاها وكل من القرى المجاورة: الفلة وقرية الغور الغربية كحد أدنى.

60. من الضروري الاحتفاظ بأي أدلة متبقية لهذه الجريمة. يجب حماية موقع الجريمة إلى أقصى حد ممكن، ويجب إحضار أي أدلة متاحة لتغدو تحت سيطرة هيئة قضائية مستقلة أو هيئة مستقلة للتحقيق. وتماشيا مع التفويض الممنوح لها من قبل مجلس حقوق الإنسان فإن لجنة التحقيق تقوم بتسجيل كل الأدلة التي تحصل عليها وتحافظ عليها – كالإفادات وأشرطة الفيديو والصور وصور الأقمار الصناعية، وما إلى ذلك – أخذة بالحسبان الاستخدام الممكن لهذه الأدلة في إطار آليات العدالة في المستقبل.

61. إن لجنة التحقيق سوف تقوم بتحديث هذه النتائج والاستنتاجات في تقريرها النهائي، والذي من المنتظر تسليمه إلى المجلس في دورته 21 في ايلول/سبتمبر عام 2012، وستقوم بتسليم لائحة سرية ومعدلة بأسماء الجناة المشتبه فيهم.

الانتهاكات على أيدي قوات الحكومة السورية

62. إن انتهاكات حقوق الإنسان تحدث في جميع أنحاء البلاد على نطاق مثير للقلق وفي سياق العسكرة المتزايدة المذكورة أعلاه. ويحدث ذلك من خلال عمليات عسكرية ضد مواقع يعتقد أنها تستضيف المنشقين و / أو أولئك الذي يعتقد أنهم ينتمون إلى الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، بما في ذلك "الجيش السوري الحر ". ولا تزال المظاهرات (مع أو من دون "حماية مسلحه") سببا يثير رد فعل ثقيل الوطء من قبل الحكومة، كما هو الحال بالنسبة للهجمات التي تقوم بها الجماعات المناهضة للحكومة ضد القواعد العسكرية والحواجز ونقاط التفتيش. هنالك انتهاكات أخرى قامت لجنة التحقيق بتوثيقها ولكن دوافعها أقل وضوحا. ويبدو أن بعض هذه الانتهاكات كانت ذات مسحة باطنة طائفية فيما كان بعضها الآخر بدوافع انتقامية، بما في ذلك العقوبات الجماعية.

[3] بحسب المبادئ المذكورة أعلاه، يُختار لعضوية لجنة التحقيق الوطنية " أشخاص مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة والاستقلال كأفراد، ويكونون بوجه خاص غير مرتبطين بأي مؤسسة أو جهاز أو شخص قد يكون موضع التحقيق، ويكون للجنة سلطة الحصول علي جميع المعلومات اللازمة للتحقيق، وتجري التحقيق وفقا لما تمليه هذه المبادئ." مبادئ الامم المتحدة للمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة، 24 ايار/مايو، البند 11.

القتل غير المشروع

63. لا تزال لجنة التحقيق تتلقى التقارير عن عمليات قتل غير مشروع تجري خلال قصف البلدات والقرى التي ينظر إليها على أنها معاقل معادية للحكومة، وخلال العمليات العسكرية التي تعقب ذلك. لقد تم إجراء المقابلات مع المدنيين ومع المنشقين ومع أعضاء الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة المتواجدين في مخيمات في الدول المجاورة. ولم تُتح للجنة حتى الان إمكانية الوصول إلى الجمهورية العربية السورية. وبالتالي فإنها لم تكن قادرة على إجراء التحقيقات في مواقع الجرائم المزعومة. ولقد حد هذا من قدرتها على التحقق من الروايات التي وردت بشكل مستقل.

64. خلال الفترة المشمولة بالتقرير تم تحديد نمط واضح لمثل هذه الانتهاكات. ففي محاولتها لقمع مظاهرة أو للقبض على الأشخاص المطلوبين، قامت قوات الأمن والجيش بمهاجمة الاحياء والقرى والبلدات في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. ولقد سبقت الكثير من هذه الهجمات فرض الحصار على الطرق الرئيسية مع وضع نقاط التفتيش المعززة بالدبابات وناقلات الجند المدرعة والمدافع الرشاشة. ثم تبدأ بعد ذلك قوات الأمن وكما ورد، في قصف عشوائي للموقع المحاصر. وفي بعض الحالات الأخرى بدا استخدام قصف أكثر دقة. إن نشر طائرات الهليكوبتر الحربية والمدفعية الثقيلة في عمليات القصف التي تحدث في الآونة الأخيرة يعكس العسكرة المتزايدة للاشتباكات.

65. وتقوم قوات الجيش والأمن بعد ذلك بالدخول بعد وضع القناصة على أسطح المنازل خلال تقدم هذه القوات كما حدث الأمر في كثير من الأحيان. وتبدأ القوات الشروع بعمليات البحث من بيت الى بيت عند وصولها الى المواقع المحددة. وتشير الافادات التي تلقتها اللجنة الى أن الميليشيات الموالية للحكومة والمعروفة بالشبيحة قامت بمرافقة هذه القوات في كثير من الاحيان. وإذا توقع السكان مثل هذا الدهم يقوم أولئك الذين يخشون الانتقام بالفرار وعادة ما يتم إخلاء النساء والأطفال والمسنين خوفا من الأعمال الانتقامية. وكان الشبان عرضة للاستهداف بشكل خاص ذلك أن مقومات السن والجنس وحدها كافية لكي يتم اعتبارهم من المشتبه بهم. أما إذا تمت مداهمة السكان من دون سابق إنذار، أو إذا كانوا قد قرروا البقاء في بيوتهم، فسيكونون عرضة للقصف ونيران القناصة وعمليات التفتيش. وستقوم القوات العسكرية وقوات الأمن عادة بمغادرة المنطقة مع حلول المساء. عندها، سيعود السكان الذين فروا لدفن الموتى وتقييم الأضرار التي لحقت بمنازلهم وممتلكاتهم الأخرى.

66. لقد تم توثيق عمليات القتل غير الشرعي نتيجة القصف العشوائي من قبل الجيش الحكومي وقوات الأمن في الأتارب في 14 شباط/فبراير وعين لاروز في 5 آذار/مارس وسرمين في 22 اذار/مارس، وتفتناز في 4 نيسان/ابريل، وفي كللي في 6 نيسان/ابريل، والحفة يومي 4 و 5 حزيران /يونيو 2012. كما تلاحظ اللجنة القصف العشوائي المكثف والمطول على مدينة حمص، وعلى وجه الخصوص حي بابا عمرو، حيث كان العديد من المدنيين بما في ذلك الأطفال الصغار من بين القتلى والجرحى. كما تم مقتل الصحفية ماري كولفين والمصور ريمي اوشلك في 22 شباط/فبراير 2012. لقد

توقف القصف وبشكل مؤقت في 1 اذار/مارس 2012 عندما انسحبت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، ولكن ومنذ أواخر ايار/مايو 2012 استؤنف القصف العشوائي بشكل دوري ضد حمص.

67. ولقد وردت العديد من التقارير المتسقة والتي تحدثت عن وقوع عمليات قتل غير مشروع، جاءت بشكل إعدامات خارج نطاق القضاء خلال عمليات تفتيش المنازل. وهناك مؤشرات واضحة تشير الى استهداف بعض الأفراد الذي كان يعتقد بان اقاربهم كانوا أعضاء في الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة أو المنشقين. في عبديتا وفي 21 شباط/فبراير 2012، ورد أن الجيش دخل بيتا لأفراد أسرة عضو معروف في الجيش السوري الحر، واقتاد هؤلاء الى الحقول المجاورة لاستجوابهم حول هجوم وقع في وقت سابق بالعبوات الناسفة وقام بإعدامهم حين لم يحصل على الأجوبة الكافية. وروى شهود عيان للجنة التحقيق عن مصرع 15 شخصا قتلوا مصابين بأعيرة نارية في الرأس، كانت أيادي العديد منهم مقيدة وراء الظهور. وكان أقارب لرياض الأسعد زعيم الجيش السوري الحر من بين الذين يزعم إعدامهم. وكان ثمانية من الضحايا من عبديتا، في حين أن الآخرين كانوا من القرى المجاورة لها وهي المسطومة وبسامس. وفي سرمين في 23 آذار/مارس 2012، تم اطلاق النار على ثلاثة شبان يقال أنهم من أفراد أسرة الملازم الأول المعروف من قوات الفرقة 15 الخاصة والذي كان قد انشق عن الجيش، بعد أن تم اقتيادهم خلال تفتيش للمنازل الى الفناء الامامي للمنزل وبحضور عائلاتهم.

68. في كثير من الحالات، كان الأمر أقل وضوحا عما إذا كان هنالك استهداف لأفراد معينين أو أسر معينة، أم أن الامر جاء نتيجة سكن هؤلاء في منطقة تتعرض لهجوم من قبل الجيش الحكومي وقوات الأمن، لا أكثر. وقد تم توثيق الإعدام خارج نطاق القضاء في عين لاروز ما بين 4 و 12 آذار/مارس، وفي سرمين في 23 آذار/مارس، وفي تفتناز في 4 نيسان/ابريل، وفي كلّلي يوم 6 نيسان/ابريل، وفي البشيرية 8 نيسان/ابريل، وتل رفعت في تاريخ غير معروف في نيسان عام 2012. ولقد وردت تقارير عن عمليات إعدام واسعة النطاق في بعض الحوادث الخطيرة بشكل خاص. ففي تفتناز تم تسجيل العديد من عمليات الإعدام التي حدثت خلال حملات التفتيش التي جاءت في 4 نيسان/ابريل 2012. وتتراوح التقديرات بخصوص هؤلاء الذين تم قتلهم بصورة غير شرعية ما بين 84-110 شخص، انتمى الكثير منهم لفرع من عائلة الغزال. ولقد تردد العثور على بعض الجثث مصابة بطلقات نارية في الرأس والصدر، بعضها كان معصوب العينين بأياد مقيدة الى الخلف. وفي تل رفعت تردد قيام الشعبة الرابعة للجيش السوري بإعدام 52 شخصا خلال الهجوم الحاصل في نيسان/أبريل 2012. إن لجنة التحقيق ليست في وضع يُمكّنها من التحقق من هذه الارقام.

69. وتشير اللجنة إلى المعدلات العالية نسبيا للإعدامات خارج نطاق القانون والتي وقعت في أحياء مختلفة من مدينة حمص منذ اذار/مارس عام 2012. وفي يومي 11 و 12 اذار/مارس 2012، تردد عن وقوع هجوم على حي كرم الزيتون من قبل من أطلق عليهم باسم الشبيحة، تحت حماية الجيش. وتم قتل العديد من العائلات في منازلها، على ما يبدو

بالسكاكين أو أدوات حادة أخرى. وتتراوح تقديرات الخسائر البشرية، والتي لم تتحقق منها لجنة التحقيق ما بين الـ35 إلى 80 شخص. وفي حي السلطانية ، وفي تاريخ غير معروف من اذار/مارس 2012، وردت أنباء عن قيام قوات الجيش السوري وقوات الأمن والشبيحة بإخراج الرجال البالغين من منازلهم، قبل صفهم بانتظام واطلاق النار عليهم. وقد أوردت العديد من المقابلات وبشكل ثابت تفاصيل إعدامات خارج نطاق القانون جرت في حي الشماس في 15 أيار/مايو عام 2012. ووصف السكان كيف دخل أعضاء من "قوات الأمن" والشبيحة الحي مطلقين النار في الهواء ليباشروا بعد ذلك في عمليات تفتيش المنازل. وذكرت واحدة من الذين تم مقابلتهم أنها رأت شابا معصوب العينين ومكبل اليدين يقتاد الى مبنى وبعد ذلك تم اطلاق النار. وأشار آخر أجريت معه مقابلة بأنه وفي اليوم التالي قام بالعثور على 23 جثة، بما في ذلك جثة الإمام المحلي، في مبنى قريب من المسجد. وكان معظمها بعيارات نارية في الرأس.

70. وقد لاحظت اللجنة ارتفاع عدد حوادث حرق الجثث بعد تنفيذ الاعدامات. وهكذا وفي تفتناز تم العثور على جثث متفحمة لشخصين بالغين وخمسة أطفال صغار في منزل الأسرة في 4 نيسان/ابريل 2012 بعد تنفيذ الاعدامات هناك. أما في كللي وفي 6 نيسان/ابريل 2012، ووفقا للعديد من شهود عيان التي تمت مقابلتهم بشكل مستقل، قامت عناصر من قوات الأمن بالقبض على شقيقين إثنين وكبلت أياديهم وأعدمتهم ثم أحرقت الجثتان.

71. ووقعت بعض الاصابات عندما أطلق القناصة النار على المدنيين بعد أن غامروا في الخروج من منازلهم. وأُبلغ عن مقتل مدنيين بنيران قناصة في كل من : عين لاروز (بين 09-12 اذار/مارس 2012)؛ الأتارب (شباط/فبراير، اذار/مارس ونيسان/ابريل عام 2012) ومدينة حمص (مارس/آذار ونيسان/ابريل 2012). وتلاحظ اللجنة بقلق وجود عدد كبير من الأطفال الذين قتلوا على يد القناصة، مقارنة بإجمالي عدد القتلى. وأفاد الذين قابلتهم اللجنة عن إعدام ما لا يقل عن ستة مدنيين على أيدي أفراد من قوات الأمن والشبيحة عند نقاط التفتيش التي وضعت بالمقربة وحول الأتارب في شهري شباط/فبراير واذار/مارس 2012.

72. وواصلت قوات أمن الدولة اللجوء إلى استخدام القوة المميتة ضد المظاهرات المناهضة للحكومة. ولقد قامت اللجنة بجمع شهادات متسقة من المنشقين الذين قالوا انهم تلقوا الاوامر باستخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين. إن اللجنة تدرك بأن الجماعات المسلحة التي وصفت دورها بتوفير الحماية للمتظاهرين رافقت الكثير من مثل هذه الاحتجاجات. وفي بعض الحالات، اعترف مقاتلي المعارضة المسلحة بأنهم ذهبوا إلى المساجد حيث تنطلق الكثير من الاحتجاجات التي تبدأ بعد صلاة الجمعة. وفي حالات أخرى قامت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة بالتمركز حول المتظاهرين أو عند نقاط الدخول الرئيسية إلى المدينة للحيلولة دون وصول القوات العسكرية والأمنية. وقد أسفرت الاشتباكات التي وقعت في كثير من الأحيان إلى سقوط ضحايا من المدنيين.

73. في 9 أيار/مايو عام 2012 جرت مظاهرة داخل حرم جامعة حلب مؤلفة من حوالي 200-300 طالب. وازداد عدد الطلاب المحتجين ليصل الألف بعد فترة قصيرة من تطويق الحرم الجامعي من قبل عناصر تابعة للأمن السياسي وسلاح الجو والاستخبارات والجيش وبعض عناصر الشبيحة. عندها قامت القوات الحكومية بإطلاق الغاز المسيل للدموع على الطلاب وإطلاق الذخيرة الحية في الهواء. ثم دخلوا الحرم الجامعي بعد ذلك وفي عملية استمرت على مدار الليلة بدأت باعتقال الطلاب محتجزة حوالي 200 طالب في نهاية المطاف. وزعم ان هذه العناصر وخلال عملية الدهم قامت بإلقاء طالب من الطابق الرابع. ووفقا لمصادر قابلتها اللجنة، لقي طالبين الى خمسة طلاب مصرعهم.

الاعتقال والاحتجاز التعسفي

74. تستمر اللجنة في تلقي شهادات مباشرة بخصوص الاعتقال والاحتجاز التعسفي، والموجه في أغلب الاحيان ضد الرجال والفتيان. ولقد قامت القوات الحكومية باعتقال من تم تحديدهم مسبقا من قبل المخبرين المحليين كداعمين و / أو أقارب لجماعات مسلحة مناهضة للحكومة، أو منظمي الاحتجاجات المناهضة للحكومة أو ببساطة ممن شاركوا في المظاهرات أو الاحتجاجات. ومع ذلك، فقد تلقت اللجنة تقارير عن اعتقالات تعسفية للمصابين جراء القصف، وفي حالة واحدة، لمصابين إثر حادث سير. من التحقيقات التي تلت ذلك، كان من الواضح أن مجرد التعرض للإصابة يعتبر دليلا على تورط في القتال. وقد تلقت اللجنة أيضا تقارير تتحدث عن مدنيين تم اعتقالهم خلال عمليات التفتيش التي جرت للبيوت من قبل القوات الحكومية. وفي الحالات التي تم فيها القبض على الاشخاص، لم توفر لأسرهم المعلومات عن المكان الذي كان يحتجز فيه أقاربهم أو بسب أي تهم تم احتجازهم.

75. لاحظت اللجنة أن عددا من الذين قامت بإجراء المقابلات معهم نقلوا الى مرافق مختلفة ومتعددة، وتم استجوابهم من قبل وكالات استخبارات مختلفة كما اعتقدوا. وبدا أن الاسئلة خلال التحقيقات، ووفقا للشهادات الواردة، دارت حول أسباب الاحتجاج، تورط المعتقل/ة أو أفراد من أسرته/ا في الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة و، في عدد قليل من حالات المحتجزين الذين كانوا أعضاء في القوات الحكومية، اسئلة حول خطط مزعومة للفرار. ولقد تم نقل اثنين من الذين تمت مقابلتهم لاستجوابات منفصلة في أكثر من عشرة مواقع مختلفة، بما في ذلك مباني الأمن العسكري في حلب، ادلب وحمص وحلب ودمشق.

76. تقريبا كل الاشخاص الذين تمت مقابلتهم لم توجه ضدهم التهم المتعلقة بأي مخالفة بشكل رسمي، ولم يتلقوا مساعدة من محامي دفاع أو زيارات عائلية. وفي الأيام التي سبقت الإفراج عنهم، أشارت الغالبية منهم انهم أجبروا على التوقيع على وثيقة أو بصمها، مع أنهم لم يعلموا شيئا عن محتويات مثل هذه الوثائق. ولقد تلقت اللجنة تقارير تفيد بأن بعض من تم اعتقالهم تم جلبهم أمام قاض أمر بعد ذلك بإطلاق سراحهم. كما قامت اللجنة بإجراء مقابلة مع أحد الأعضاء السابقين في السلطة القضائية والذي أشار بدوره إلى أن الأجهزة الأمنية أحضرت المعتقلين الذين بدت عليهم

علامات سوء المعاملة، بما في ذلك الجروح المفتوحة. وأشار أن رجال الأمن لم يكن ليسمحوا بإجراء استجواب في غيابهم وأنه، وفي حالة واحدة، قاموا بتهديد القاضي بالسلاح. وذكر العديد من المحتجزين بأن القضاة لم يستجوبوهم عن إصاباتهم وبأن وجود وحدات الأمن في قاعة المحكمة أثار خوف القضاة.

التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة

77. وقالت غالبية المحتجزين الذين قابلتهم اللجنة بأنهم تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة أثناء استجوابهم. وكانت أساليب التعذيب التي وثقتها اللجنة متشابهة في جميع أنحاء البلاد. وكان من بينها عمليات الإعدام الوهمية؛ الصدمات الكهربائية لأجزاء حساسة من الجسم، بما في ذلك الأعضاء التناسلية، الحروق بالسجائر، والضرب بالأسلاك الكهربائية والسياط، والمعادن والعصي الخشبية وأعقاب البنادق. ووردت هناك تقارير متعددة عن معتقلين تعرضوا للضرب على الرأس وعلى باطن القدمين. وتلقت اللجنة أيضا تقارير عن معتقلين وضعوا في أوضاع مؤلمة لفترات طويلة (الشبح)، واستخدام اطارات السيارات لربط اليدين والقدمين في وضع غير مريح (دولاب) اثناء عمليات الضرب. وكان بإمكان رؤية الكثير من الندوب والجروح لدى من تمت مقابلتهم ، وبشكل يتفق مع رواياتهم.

78. وتشير اللجنة إلى أن أشكال عدة من التعذيب وسوء المعاملة التي تعرض لها المعتقلون لم تسفر عن ندوب جسدية. ولقد وردت تقارير عن معتقلين حلقوا عنوة، أو ارغموا على تقليد الكلاب أو على القول بأن "لا إله إلا بشار"، وهم في موقف للدعاء.

79. وأشار المعتقلون أن احتجازهم دام لفترات طويلة، تراوحت ما بين أسبوع إلى خمسة أشهر. ووصف غالبية المحتجزين في اعتقالهم في زنازين مزدحمة تفتقر الى الظروف الصحية، ومن دون تقديم ما يكفي من الطعام والماء. وتلقت اللجنة معلومات غير مثبته تتحدث عن حرمان للدواء والعلاج الطبي. وذكر أحد المعتقلين أن رجلا، اعتقل في نفس الزنزانة التي اعتقل هو بها في مبنى الأمن العسكري في ادلب في أوائل عام 2012، توفي بعد أن لم يتلق العلاج لمرض السكري الذي عانى منه. شخص آخر، والذي تم اعتقاله في فرع الأمن العسكري –كفر سوسة في دمشق، ذكر أن زميلا له في المعتقل ترك مع كسر في ساقه في زنزانته ومن دون علاج. ويواجه الكثير ممن تمت مقابلتهم صعوبة في القدرة على تذكر الاوقات وحتى في بعض الأحيان، الأشهر.

انتهاكات حقوق الأطفال

80. لا يزال الأطفال يعانون في سياق الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية. وهم في كثير من الأحيان بين عداد القتلى والجرحى خلال الهجمات على الاحتجاجات وقصف المدن والقرى. خلال الهجوم على تفتناز في نيسان/ابريل عام 2012، كان هناك خمسة أشخاص دون سن 18 عاما من بين المتوفين. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت تقارير محددة

عن أطفال تعرضوا للقتل على يد القناصة في الأتاريب في شباط/فبراير 2012 وكذلك في قريتين مختلفتين في محافظة إدلب في كانون الثاني/يناير اذار/مارس عام 2012. في المناطق التي تهيمن عليها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، يروى عن استهداف الاولاد التي تفوق أعمارهم 14 كأعضاء في هذه الجماعات. وقد أشار الأطفال، بما في ذلك الأولاد في سن 10 سنوات، والذين تم اعتقالهم من قبل القوات الحكومية، بأنهم عذبوا للاعتراف بأن أقارب لهم من الذكور كبار في السن هم من أعضاء أو مؤيدي الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة.

81. ولا يستطيع الأطفال الجرحى من الحصول على العلاج بسبب مخاوف من أن ينظر إليهم على أنهم من أنصار الجماعات المسلحة المعادية للحكومة، أو خوفا من تعرضهم للضرب في المرافق الصحية. وتم تسجيل حالات لأطفال توفوا نتيجة نقص في الرعاية الصحية الكافية أثناء الحصارات التي تفرضها الحكومة. وقد تم حرمان بعضهم من الرعاية الصحية تعمدا، بما في ذلك المصابين نتيجة للتعذيب.

82. وتم تسجيل إفادات عن استهداف المدارس الابتدائية والثانوية من قبل القوات الحكومية. وفي اذار/مارس 2012، قامت الدبابات باحتلال ساحة مدرسة في الأتاريب الواقعة في محافظة حلب، فيما تمركز القناصة على سطحها. وفي الشهر نفسه، تم حرق مدرسة أخرى في قرية مجاورة، لكون مديرها، كما زعم، ناصر الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة بحسب بعض الاشاعات. في أوائل شهر نيسان/ابريل 2012، قامت القوات الحكومية باحتلال مساحة مدرسة في قرية تقع في محافظة حماة واستخدمتها على انها مركز قيادتها، واضعة مرة أخرى قناصة على سطحها.

العنف الجنسي

83. تدرك لجنة التحقيق بأن جمع الأدلة في قضايا العنف الجنسي في الجمهورية العربية السورية بسبب هو أمر صعب بسبب المعتقدات الثقافية والاجتماعية والدينية المتعلقة بالزواج والحياة الجنسية. وهذا يشمل عدم رغبة الضحية (والذي يمكن تفهمه) من الكشف عن المعلومات بسبب الخجل والصدمة والوصمة المرتبطة بالاعتداء الجنسي. وفيما يتعلق بحالة واحدة، تم إبلاغ لجنة التحقيق عن مقتل ضحية اغتصاب في وقت لاحق على يد أخ زوجها وذلك "للحفاظ على شرف العائلة". ويبدو أن الصمت الذي يحيط عمليات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي كان أمرا سائدا قبل نشوب الصراع.

84. وتشير المقابلات التي جمعتها لجنة التحقيق إلى أن جرائم العنف الجنسي – ضد الرجال والنساء والأطفال – تواصلت في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولقد أجرت لجنة التحقيق 23 مقابلة تتعلق بادعاءات العنف الجنسي في هذه الفترة الزمنية، بما في ذلك مع أحد الضحايا. وتشير المعلومات التي تم جمعها حتى الآن على أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي وقعت في ظل ظرفين مختلفين. الأول هو خلال عمليات تفتيش للمنازل من قبل القوات الحكومية التي دخلت المدن والقرى، والثاني، خلال عمليات الاستجواب عند الاعتقال.

85. بعد تحرك القوات الحكومية في حي بابا عمرو في حمص في شباط/فبراير عام 2012، وبدء عمليات تفتيش المنازل، تلقت لجنة التحقيق تقارير متعددة عن وقوع اغتصابات واعتداءات جنسية. وفي حادث معين، ذكر شخص أجريت مقابلة معه أن 40–50 رجلا قاموا باقتحام منزل العائلة ودمروا وسرقوا ممتلكاتها خلال عملية البحث. وفي شهادته، وصف كيف تم إجباره على مشاهدة زوجته واثنين من بناته يغتصبن على يد ما لا يقل عن ثلاثة من الرجال الضالعين بالأمر. بعد ذلك، قال أنه هو أيضا تعرض للاغتصاب أمام أعين عائلته التي اجبرت على مشاهدة ذلك.

86. وفي حادث منفصل، وصف جندي في الجيش السوري رؤية ثلاثة من زملائه يقومون بالاعتداء الجنسي على فتاة عمرها 15 عاما، خلال عملية تفتيش منزل في الزبداني في شباط/فبراير عام 2012. ووفقا للجندي الذي تمت مقابلته فقد حاول ان يمنع الاعتداء ولكن الجنود الاخرين قاموا بتهديده وضربه ثم لاذوا بالفرار. وقد تلقت لجنة التحقيق أيضا تقارير موثقة لنساء أجبرن على السير عراة تحت تهديد السلاح في شوارع حي كرم الزيتون في حمص، أيضا خلال شهر شباط/فبراير شباط عام 2012.

87. وتلقت لجنة التحقيق تقرير من شاهد عيان لاغتصاب جماعي لناشطة أثناء استجوابها في مبنى الأمن العسكري في درعا في اواخر شهر أيار/مايو 2012 . وقد تم العثور على الضحية فاقدة للوعي في شوارع درعا بعد ذلك بيومين. وأفاد شاهد العيان بأنه أيضا كان ضحية لاعتداء جنسي خلال التحقيق نفسه. ولقد تلقت لجنة التحقيق عدة تقارير غير موثقة عن حالات اغتصاب واعتداءات جنسية على الرجال والنساء أثناء الاعتقال.

88. ولقد فرض الخوف من الاغتصاب والاعتداء الجنسي قيودا على حرية حركة تنقل النساء والفتيات الصغيرات وأثر تأثيرا سلبيا على الحق في التعليم للطالبات. وأشارت إحدى الفتيات للجنة التحقيق، أنه واعتبارا من 24 نيسان/أبريل 2012، امتنعت الطالبات في محافظة اللاذقية عن الالتحاق بالمدارس بسبب الخوف من مثل هذه الاعتداءات. وكان من الواضح أيضا للجنة التحقيق بأن العديد من النساء التي تمت مقابلتهن واللواتي طلبن اللجوء في البلدان المجاورة فعلن ذلك خوفا من الاعتداء الجنسي. وتلاحظ لجنة التحقيق عدم وجود الخدمات الطبية والنفسية المتاحة للضحايا اللواتي يتعرضن للعنف الجنسي.

الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

89. على الرغم من أن المنظومة القانونية لحقوق الإنسان الدولية تعمل في المقام الأول تجاه الدول، إلا أن لجنة التحقيق تلقت تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية والتي ارتكبها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة وكثير منها يدعي انتماءه لصفوف الجيش السوري الحر. غير أن عدم التمكن من الوصول الى البلاد عرقل التحقيقات في الانتهاكات التي ترتكبها هذه الجماعات.

القتل غير المشروع

90. تلقت لجنة التحقيق العديد من التقارير عن عمليات إعدام جرت خارج نطاق القانون لأفراد من الجيش وقوات الأمن والشبيحة والمقاتلين الاجانب والمخبرين المشتبه بهم و / أو المتعاونين، والذي تم القبض عليهم من قبل الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. ولقد وقعت حادثتان من هذا النوع في حمص في نيسان/ابريل عام 2012. ولقد قامت لجنة التحقيق بتسجيل إفادات أدلى بها مقاتلين مناهضين للحكومة تروي عن القبض على من كان يعتقد بأنهم من أفراد القوات الحكومية التي ارتكبت جرائم – على سبيل المثال، من خلال المشاركة في قصف مناطق مدنية، وإعدامهم. وصرح منشق قاتل في صفوف كتائب الفاروق، والتي تنتمي إلى الجيش السوري الحر في مدينة حمص أنه تم إعدام عناصر من القوات الحكومية، بما في ذلك من وصفهم على أنهم ثلاثة من القناصة الإيرانيين، بعد أن قاموا بالاعتراف على ما يبدو. واعترف مقاتل في صفوف الجماعات المناهضة للحكومة بأنه سوية مع زملائه قام بقتل جنود للحكومة عندما رفض هؤلاء الاسرى الانضمام الى صفوفهم.

91. في حزيران/يونيو 2012 قال مقاتل ينتمي لصفوف الجيش السوري الحر للجنة التحقيق بأن وحدته تحتجز حاليا أربعة من كبار الضباط للتبادل. ووفقا للروايات فقد تمت محاكمة جنود الرتب الأدنى من قبل محكمة تطبق الشريعة الإسلامية. وقال العديد من مقاتلي الجيش السوري الحر الذين تمت مقابلتهم من قبل اللجنة بأنهم لم يسمعوا إطلاقا عن القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني. وقال أحد الجنود بانه يعتقد بان العقيدة التي تقضي "العين بالعين"، التي وصفها بأنها جزء من الشريعة الإسلامية، تحل محل المعايير الدولية. وقال جندي آخر ينتمي للجيش الحر للجنة التحقيق بأن الجنود العلويين عادة ما يتم قتلهم فور إلقاء القبض عليهم، في حين يتم إعطاء الفرصة لجنود من أبناء الطوائف الأخرى للانضمام الى الجيش السوري الحر، وإذا رفضوا الانضمام، يتم اطلاق سراحهم لذويهم. وقال جنود آخرون بان العلويين أكثر قيمة في عمليات تبادل الأسرى، ويمكن استبدالهم بعدد مضاعف من السنة.

92. وقال أحد أعضاء الجيش السوري الحر للجنة التحقيق بأن عدد "المخبرين الإناث" يأخذ في الازدياد. ولقد أصر على أنهن لا يغتصبن عندما يتم اعتقالهن. ولكن ومع ذلك، يتم إعدامهن على الفور.

93. وقد ورد بأن الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة على سبيل وضع آليات لمحاكمة من يتم القبض عليهم من أفراد قوات الأمن. ولقد قامت لجنة التحقيق بتوثيق العديد من إفادات الاسرى والذين حكم عليهم من قبل قادة عسكريين، فضلا عن زعماء المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين (مجلس شورى). ولم تتمكن لجنة التحقيق من الحصول على افادات متناسقة تتعلق بعمليات للمحاكمة أو الى أي مدى تم الالتزام بمعايير المحاكمة العادلة. وبشكل عام يتم فرض عقوبة

الإعدام على كل من تثبت إدانته، على الرغم من إمكانية الافراج عن بعض الاسرى الذين ارتكبوا الـ"جرائم صغيرة". في بعض الأماكن، مثل جبل الزاوية ودير سنبل تم انشاء سجون مرتجلة بحسب التقارير.

إستخدام العبوات الناسفة

94. لقد لاحظت لجنة التحقيق زيادة في استخدام العبوات الناسفة من قبل الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. ولقد وصف من تم إجراء المقابلات معهم في نيسان/ابريل 2012، كيف تم وضع المسامير والفتائل والمساحيق المتفجرة داخل الأنابيب. ووصف آخرون استخدام الغاز والأسمدة لإنتاج قنابل محلية الصنع. وأشارت معلومات قدمتها الحكومة، ولكن من دون أن تستطيع لجنة التحقيق التأكد منها، أن نحو 736 عبوة ناسفة انفجرت أو تم تفكيكها خلال شهر حزيران/مايو 2012 وحده.

التعذيب وسوء المعاملة

95. تلقت لجنة التحقيق معلومات تشير بأن قوات الأمن السورية أو مؤيديهم المزعومين الذين تم القبض عليهم من قبل الجماعة المسلحة المناهضة للحكومة قاموا بالاعتراف تحت وطأة التعذيب. وتظهر العديد من تسجيلات الفيديو للحوادث المزعومة هؤلاء المعتقلين وعلامات الاعتداء الجسدي، بما في ذلك الكدمات والنزيف ظاهرة عليهم. ولقد قام اثنين من الإيرانيين، الذين اعتقلا في أواخر كانون الثاني/يناير 2012، وأفرج عنهما في وقت لاحق أواخر نيسان/ابريل 2012، بإدلاء تصريحات علنية حول الإساءة الجسدية التي لحقت بهما، بما في ذلك كسر العظام، أثناء احتجازهما. ويقول منشق انضم الى الجيش السوري الحر في الآونة الأخيرة بأن الجماعة استخدمت التعذيب، وأن ذلك أدى في بعض الاحيان إلى وفاة الأسرى المحتجزين لديها. واشتملت الأساليب المستخدمة من قبل الجيش السوري الحر الضرب بالكابلات الكهربائية ووضع رأس الأسير تحت الماء.

عمليات الاختطاف

96. قامت لجنة التحقيق بتسجيل حالات قامت بها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة بخطف مدنيين وأفراد من القوات الحكومية. ويبدو أن الدافع وراء ذلك هو من أجل تبادل الأسرى، غير أن أحد المقاتلين قال للجنة التحقيق أنهم وفي بعض الأحيان يقومون بالاتصال بذوي المختطف مطالبين بفدية وذلك لغرض شراء الأسلحة. ولقد قامت لجنة التحقيق بتسجيل أمثلة كذلك وقعت في حمص في نيسان/ابريل 2012، وفي ادلب في اذار/مارس ع2012.

حقوق الطفل

97. تلقت لجنة التحقيق أدلة مثبته تشير إلى أن المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة قامت باستخدام الأطفال كسعاة لأغراض طبيه وكرسل وطهاة للوحدات ميدانية، ولتوصيل الإمدادات الطبية إلى المستشفيات الميدانية. في أيار/مايو عام

2012، التقت لجنة التحقيق بالعديد من الأطفال الذين انخرطوا في مثل هذه الانشطة والذين كانوا يعبرون وبانتظام الحدود التركية / السورية. وقد أصيب أربعة من هؤلاء بنيران قناصة في بعثة لهم إلى حماة في منتصف شهر اذار/مارس عام 2012.

جرائم أخرى من قبل الجماعات المناهضة للحكومة

98. تلقت لجنة التحقيق معلومات من الحكومة فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة المزعومة والتي ترتكبها الجماعات المسلحة المعارضة لها، بما في ذلك جرائم الخطف والنهب وسرقة السيارات. ووفقا لهذه المعلومات، فقد تم اختطاف أو اختفاء نحو 2491 من المدنيين وأفراد قوات الأمن وذلك منذ بداية الاضطرابات وحتى 15 اذار/مارس 2012، في حين تم اختطاف نحو 776 شخص اخر (من المدنيين أو أفراد قوات الأمن) في الفترة ما بين 7 ايار/مايو و 4 حزيران/يونيو 2012. وخلال الفترة نفسها سجلت الحكومة السورية 88 حالة من محاولات تهريب الأسلحة من البلدان المجاورة بما فيها لبنان وتركيا والعراق والأردن. لا يمكن للجنة التحقيق التأكيد من هذه المعلومات، على الرغم من أن من الواضح امتلاك الجماعات المناهضة للأسلحة والذخائر. ولقد وصفت بعض المقاتلين المناهضين للحكومة للجنة التحقيق بأنهم يشترون سلاحهم أو يسرقونها من الجيش السوري.

99. ولقد قامت الحكومة بإمداد معلومات للجنة التحقيق تتعلق بالأضرار والخسائر المالية للبنية التحتية في البلاد، بما في ذلك الأضرار التي لحقت وزارة النقل وموظفيها ومرافقها (يزيد عن 3824000000 ليرة سورية، حتى نهاية اذار/فبراير)، والخسائر المالية التي لحقت قطاع الكهرباء (334 مليون ليرة سورية، ما بين 01-17 نيسان/أبريل 2012)، فضلا عن الخسائر المالية التي لحقت بقطاع الري (51.5 مليون دولار، في الفترة من اذار/مارس 2011 إلى أبريل 2012). وحملت الحكومة المسؤولية عن هذه الخسائر على الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، ولكن لجنة التحقيق ليست في وضع يمكنها من التحقق من هذه المعلومات.

الانتهاكات التي يقوم بها مجهولون

هجمات على مراقبي الامم المتحدة

100. في الحالات التي ينطبق عليها القانون الدولي الانساني تكون الهجمات ضد موظفين مستخدمين أو منشات مستخدمة في تقديم المساعدة الإنسانية أو بعثات حفظ السلام بمثابة جريمة حرب4. وقد لاحظت لجنة التحقيق ارتفاع الأعمال العدائية ضد تواجد الامم المتحدة في سوريا والذي يصدر على ما يبدو من كلا الجانبين. وفي الفترة التي سبقت هذا التقرير، تم توجيه سلسلة من الهجمات على قوافل مراقبي الامم المتحدة وكان إطلاق العيارات النارية في

[4] نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية، البند 8(2)(ب)(3).

المقام الأول. وفي يوم 12 حزيران /يونيو، أوقف متظاهرون موالون للحكومة قافلة متوجهة الى بلدة الحفة وتم إطلاق النار عليها فيما بعد من قبل مسلحين مجهولين. وفي 16 حزيران/يونيو أعلنت بعثة الامم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية عن تجميد دورياتها بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة.

الهجوم على المباني الدينية

101. تنظر اللجنة بعين القلق الى التقارير التي تروي عن احتلال مجموعة مسلحة لكنيسة يونانية كاثوليكية في القصير – حمص، والهجوم الذي قامت به هذه المجموعة على رجال الدين وتحويل المبنى الى قاعدة لعملياتها. تحقيقات اللجنة ما زالت جارية في هذا الخصوص.

الانفجارات

102. عانت الجمهورية العربية السورية في الفترة التي سبقت هذا التحديث من سلسلة من الانفجارات الضخمة راح ضحيتها العشرات من المدنيين. ويبدو ان الانفجارات وقعت من قبل مفجرين انتحاريين أو متفجرات مخبأة في سيارة فجرت عن بعد. وقد قامت لجنة التحقيق بتسجيل القائمة أدناه استنادا إلى مصادر علنية تراها جديرة بالثقة تتفق مع المعلومات التي تتفق مع غيرها من المواد المتاحة، بما في ذلك المقابلات التي أجرتها لجنة التحقيق.

14 حزيران/يونيو 2012: انفجرت سيارة ملغومة قرب مزار السيدة زينب في إحدى ضواحي دمشق مما اسفر عن اصابة 11 شخصا؛[5]

10 ايار/مايو 2012: تفجيريين ضخمين في حي القزاز بدمشق ومقتل 55 شخصا نتيجة ذلك؛

9 أيار/مايو 2012: وقوع انفجار أثناء مرور قافلة للأمم المتحدة قرب درعا واصابة ستة جنود من القوات الحكومية السورية المرافقة لها؛

30 نيسان/أبريل 2012: انفجار مزدوج قرب دبرك على مقربة من مجمع حكومي في مدينة ادلب ومقتل 20 شخصا، معظمهم من الأجهزة الأمنية؛

27 نيسان/أبريل 2012: انفجار قنبلة قرب مسجد حي الميدان في دمشق ومقتل 11 شخصا؛

18 اذار/مارس 2012: انفجار سيارة ملغومة يؤدي الى مقتل ثلاثة أشخاص في مدينة حلب،

[5] تلقت لجنة التحقيق في اليوم الذي تم فيه الانتهاء من كتابة هذا التقرير شريطا من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية، يحتوي على تسجيل فيديو لاعتراف من جانب احد الجناة المزعومين.

17 اذار/مارس 2012، قنبلتين استهدفتا على ما يبدو في مكتب المخابرات ومقر قيادة الشرطة في دمشق تؤديان الى مقتل 27 شخصا.

103. ولم تستطع لجنة التحقيق من التحقق بشأن هوية المسؤولين عن هذه الأعمال الإجرامية.

ثالثا – الاستنتاجات

104. تدهورت حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية بشكل سريع في الفترة المشمولة في هذا التقرير. إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تحدث في سياق من القتال ذو طابع عسكري على نحو متزايد. ويحمل القتال في بعض المناطق الخصائص التي تميّز النزاعات المسلحة غير الدولية. لقد تحولت أعمال العنف وبشكل كبير من مواجهات بين المتظاهرين وأجهزة الحكومة الأمنية إلى قتال بين الجيش الحكومي (يرافقه ما يبدو على أنه ميليشيات موالية للحكومة) من جهة– والعديد من الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة من جهة أخرى.

105. لقد تغير الوضع على الأرض بشكل كبير في الاشهر الثلاثة الماضية فالأعمال الحربية التي تشنها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة تأخذ يوما بعد يوما طابعا أشبه بالتمرد. وهنالك خطورة لتفاقم الوضع في الأشهر المقبلة نظرا لتدفق الأسلحة والذخائر الجديدة بأيدي القوات الحكومية والجماعات المناهضة لها على حد سواء. يجب على المجتمع الدولي ألا يفشل في تنفيذ جهود متضافرة لوضع حد لأعمال العنف.

106. إن لجنة التحقيق ترى أن لديها أسبابا معقولة للاعتقاد بأن القوات الحكومة والشبيحة قامت بارتكاب عمليات قتل غير شرعية كما قامت بتنفيذ اعتقالات واحتجازات تعسفية وانتهجت التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، كما هو مفصل اعلاه. والأطفال الذين ما زالوا يعانون في سياق الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية هم من المتضررون بشكل خاص. على الرغم من الصعوبة في جمع الأدلة المتعلقة بالعنف الجنسي، أشارت المقابلات التي أجرتها لجنة التحقيق الى أن القوات الحكومية ارتكبت أعمال عنف جنسي ضد النساء والرجال والأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

107. إن لجنة التحقيق ترى أن لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأن الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة قامت بممارسة الإعدام خارج إطار القانون ضد أسرى من أفراد القوات الحكومية، والشبيحة ومقاتلين اجانب ومؤيدي الحكومة ومخبرين/ أو متعاونين مشتبه بهم. ولقد وجدت اللجنة أيضا أن الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة قامت بتعذيب أفراد ينتمون لقوات الأمن أو مؤيديهم المزعومين كانت أسرتهم كما أنها قامت بخطف المدنيين وأفراد ينتمون للقوات الحكومية السورية، وعادة لتسهيل تبادل الأسرى. وهي تشعر بقلق خاص من التقارير التي تفيد بأن الجماعات

المسلحة المناهضة للحكومة تستخدم الأطفال كحمالين للمواد الطبية وسعاة وطباخين وتعرضهم لخطر الموت والإصابة.

108. هناك عدد من الحوادث، بما في ذلك الهجمات على موظفي الأمم المتحدة العاملين داخل الجمهورية العربية السورية، والهجمات على المباني الدينية وسلسلة من الانفجارات، كما هو موضح أعلاه، حيث لم تتمكن لجنة التحقيق من تحديد الجناة. إن التحقيقات ما زالت جارية في هذا الخصوص.

109. إن لجنة التحقيق، ووفقا لولايتها، تواصل توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف دون تمييز. إن لجنة التحقيق تأمل في أن يساعد عملها في دعم هيئة قضائية محايدة ومستقلة تضمن في المستقبل مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات التي سُجّلت في التقارير والتحديثات التي قدمتها.

110. إن وقف الأعمال العدائية هو أمر بالغ الأهمية. ومن خلال مئات المقابلات التي أجرتها يتضح أن السكان المدنيين، ومن مختلف الطوائف، هم الذين يعانون في هذا الصراع، ويفقد العديد منهم الحياة في دوامة العنف.

111. إن لجنة التحقيق تعتقد اعتقادا راسخا بأن خطة المبعوث الخاص المشترك المكونة من ست نقاط، مدعومة ببعثة مراقبي الامم المتحدة للجمهورية العربية السورية، تقدم أفضل إطار للتوصل إلى حل للنزاع. إن لجنة التحقيق، وإدراكا منها للتدهور السريع في أوضاع حقوق الإنسان، تؤكد من جديد إيمانها بأن مزيدا من عسكرة الازمة سيكون كارثيا على الشعب وعلى أراضي الجمهورية العربية السورية، وأيضا للمنطقة بأسرها. وكما ورد في تقاريرها السابقة، ترى اللجنة أن الحل الأفضل يبقى التوصل إلى تسوية تفاوضية تنطوي على إجراء حوار شامل بين جميع الأطراف.

Maps Annex

Houla AreaMap 1

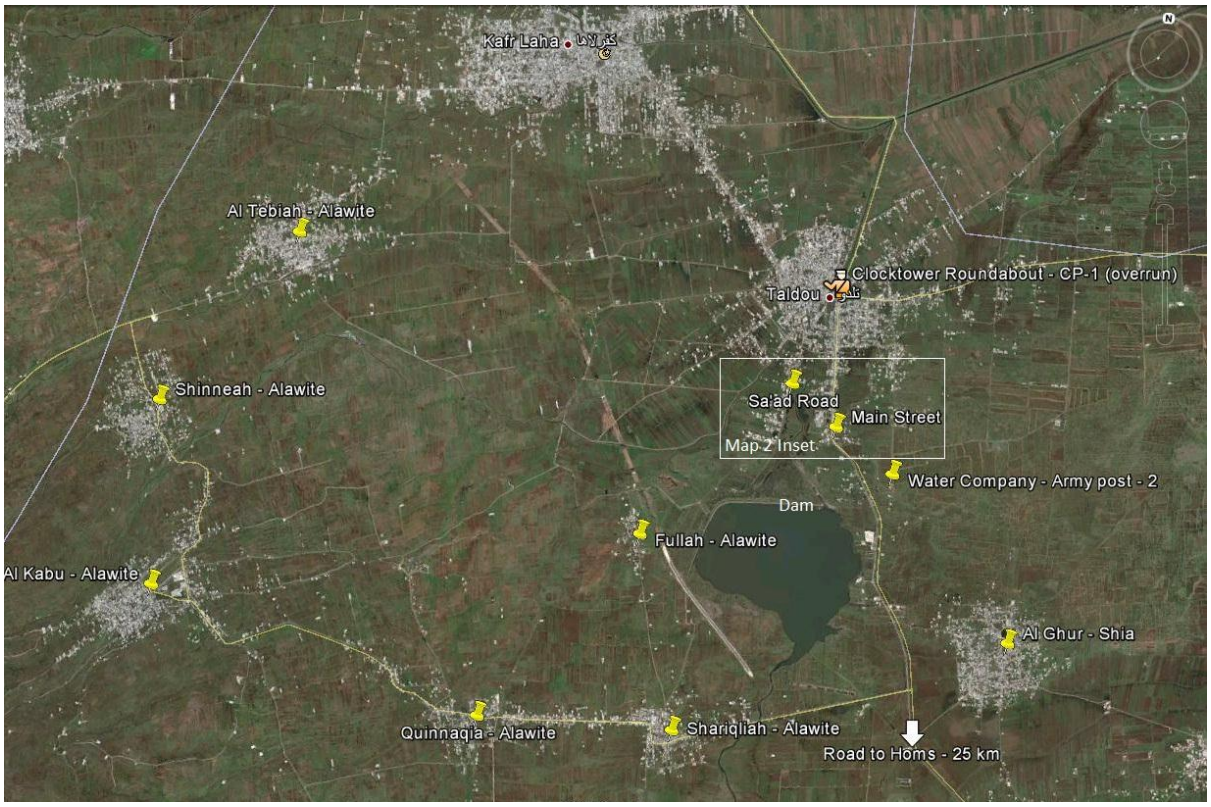

Inset of Taldou –Map 2

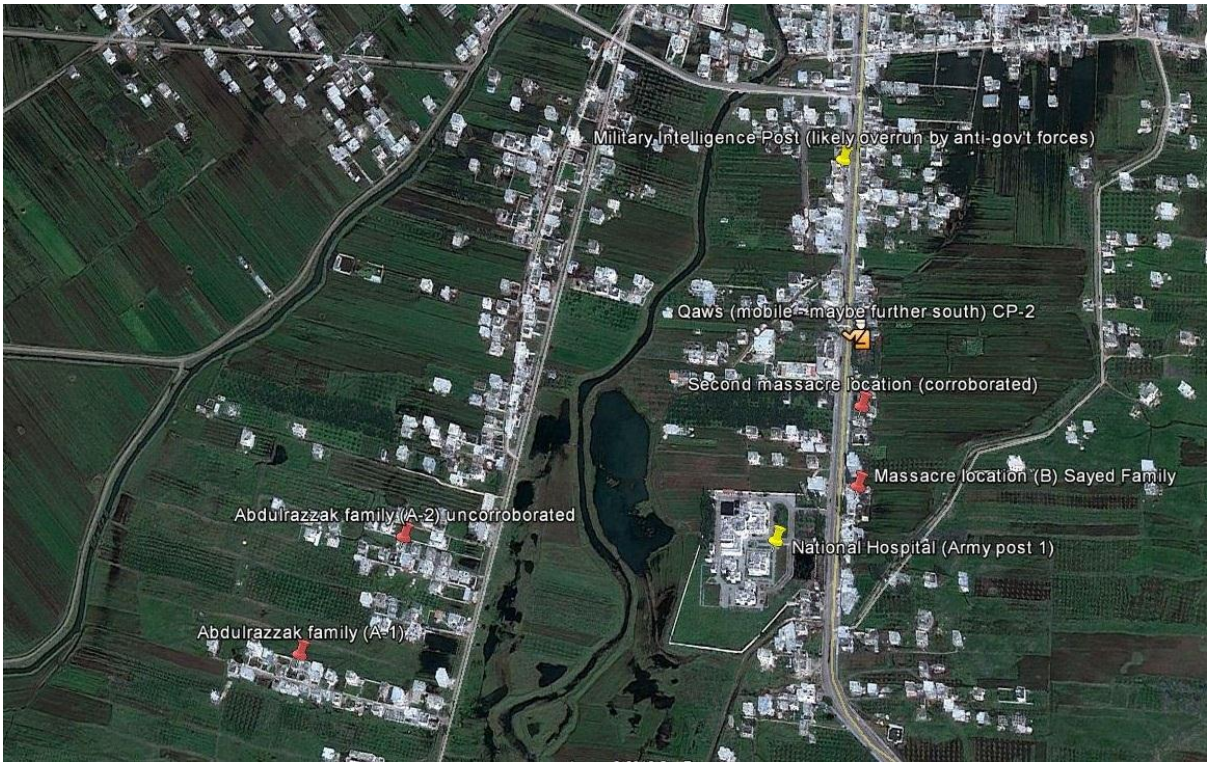
Military Intelligence Post (likely overrun by anti-gov't forces)
Qaws (mobile - maybe further south) CP-2
Second massacre location (corroborated)
Massacre location (B) Sayed Family
Abdulrazzak family (A-2) uncorroborated
National Hospital (Army post 1)
Abdulrazzak family (A-1)